اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

السياستان النقدية والمالية والتنسيق!

في الوقت الذي تسير فيه السياسة النقدية باتجاه لجم جماح التضخم وانعكاساته على المنظومة السعرية، تتجه السياسة المالية في البلد إلى التوسع الإنفاقي من خلال الشق التشغيلي فضلاً عن التوسع الاستثماري الذي يتطلب هو الآخر نفقات مالية، فضلاً عن الإجراءات الحكومية الساعية إلى زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين وما يترتب على ذلك من سيولة نقدية هائلة تضاف إلى الكتلة النقدية الموجودة في الأسواق المالية وما يفضي نتيجة لذلك من ارتفاع في مستويات التضخم.

والغريب في الأمر أن الجميع يتحدث في ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، وأهمية رسم السياسات الاقتصادية والتنموية والاستثمارية والانفاقية كذلك بضوء معيار مهم يكمن بإيجاد آليات وإجراءات للتنسيق بين هاتين السياستين، ولكن الذي يجري على ارض الواقع أن كل منهما يسير باتجاه معاكس وليس متواز، ما يخلق هوّة بينهما تبرز بشكل جلي في السياسة الاقتصاديّة الكلية التي عادة ما تفرز سمات سلبية في اقتصاد ريعي مثل الاقتصاد العراقي يعتمد على العائدات النفطية بشكل كبير.

وعلى الرغم من مرور أكثر من ستة أعوام على السياسة النقدية الساعية لخفض مستويات التضخم، وقد نجحت بشكل كبير، إلا أن السياسة المالية الحكومية تمتاز بالإنفاق العالي من وسط ملازمة ظواهر سلبية كظاهرة الفساد المالي التي تعج بها مؤسسات الدولة، فضلاً عن ضعف القاعدة الإنتاجية، وهذا الاتجاه المتضاد بين السياستين لا يمكن أن يخدم العملية الاقتصادية برمتها، ما يتطلب ان يكون هنالك تنسيقاً عالي المستوى قابلا للتحديث والتغيير على وفق المتغيرات الاقتصادية التي تحدث في الاسواق بين الفينة والأخرى.

ولان السياسة النقدية عملت على خفض مستويات التضخم من ٣٦٪ بعيد عام ٢٠٠٣ الى ما نسبته ٢٪ أكثر بقليل نهاية عام ٢٠١٠، فأن عودة هذه المؤشرات للارتفاع خلال النصف الثاني من عام ٢٠١١ بشكل تدريجي إلى أن وصلت حالياً الى حوالي ٨ ٪ تؤكد أن الهوة بين السياستين النقدية والمالية قد اتسعت، في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية السياسية والاقتصادية والتي ألقت بظلالها على المشهد الاقتصادي والتجاري في العراق، ما يتطلب ان تكون هنالك إجراءات حكومية عاجلة للتصدي لهذه المتغيرات، ولعل في مقدمتها العمل على إيجاد آليات للتنسيق بين هاتين السياستين مع ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار تقليص الإنفاق الحكومي والاتجاه الى بدائل من شأنها أن تتصدى لظاهرة ارتفاع مستوى التضخم التي كانت سائدة في الاسواق العراقية، لاسيما وان الاتجاه النقدي يسير باتجاه إعادة هيكلة العملة المحلية من خلال عملية حذف الاصفار منها.

أكدوا ضعف القطاعات الإنتاجية

خبراء لـ(المدى): الإجراءات الحكومية الإنفاقية وراء ارتفاع مؤشر التضخّم

□ بغداد / احمد عبدربه

أكد عدد من الخبراء أن الإجراءات الحكومية الانفاقية الحالية وراء ارتفاع مستويات التضخم، في ظل ضعف القاعدة الإنتاجية.

وقال الخبير الاقتصادي باسل العبيدي لـ(المدى): إن الإجراءات التي تتخذها الحكومة حالياً تعمل على ارتفاع مؤشر التضخم من خلال إطلاق القروض للموظفين والمتقاعدين، مشيراً الى ان ذلك يعمل على زيادة السيولة النقدية وتقابله قلة المعروض السلعي المحلي، ما يربك السوق المحلية ويرفع معدلات التضخم، مبيناً أن الحكومة قللت نسبة الفائدة في المصارف من خلال توديع أموالهم في لبنوك الحكومية.

وأضاف العبيدي: أن هذه الكتلة النقدية الكبيرة يجب أن تحول إلى الادخار من خلال رفع الفائدة على الأموال المودعة في البنوك الحكومية ما يدفع المواطنين الى توديع الأموال في المصارف فضلاً عن التوجه نحو الاستثمارات، مبيناً أن الأخير شبه معطل وحركة البناء متوقفة.

وتابع العبيدي: أن النقد يدور في دائرة مفرغة فإما يتم تهريبه إلى الخارج او يتحول إلى طلبات تعمل على رفع معدلات التضخم.

وأكد ضرورة توسيع القاعدة الإنتاجية من خلال إيجاد خطة اقتصادية طويلة الأمد يقوم بإعدادها متخصصون في الشأن الاقتصادي.

من جانبه اشار الخبير الاقتصادي سالم البياتي إلى صعوبة معالجة مشكلة التضخم حالياً، مشيراً الى ان المنتج المحلي لايستطيع ان يسد الحاجة الكلية مع عدم وجود معالجات حقيقية لهذه الظاهرة الخطيرة.

وقال البياتي لـ(المدى): إن التضخم من الظواهر التي تصيب اغلب الاقتصادات الضعيفة التي لا تمتلك سياسة العمل والإنتاج، مبيناً ان البلد لا يزال يعاني عدم وجود منتج محلي تستطيع الأسواق الاعتماد عليه متوقعاً ارتفاع مؤشر التضخم بمستويات عالية في السنوات القادمة.

وأضاف البياتي: أن معالجة التضخم تكون من خلال العمل على بناء قاعدة زراعية وصناعية بالإضافة إلى ضرورة دعم القطاع الخاص ما يزيد الناتج المحلي ويقلل من تهريب العملة الى الخارج، لافتاً الى ان عملية حذف الاصفار تعد من الحلول الشكلية للقضاء على التضخم.

في غضون ذلك، أكدت اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب على عدم وجود "مدلول واقعي" على الإجراءات الحكومية لوقف التضخم الاقتصادي، مشيرة إلى أن البنك المركزي اقترح حذف الاصفار من العملة والارتقاء بقيمتها أمام العملات الأخرى كحل للتضخم.

وقال عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية عامر الفائز لـ"شفق نيوز" إن "الحكومة سبق وان قدمت وعوداً باتخاذ إجراءات لوقف التضخم الاقتصادي، ولكننا لم يكن لها أي تأثير على ارض الواقع".

وأشار إلى أن لجنة الاقتصاد استضافت في وقت سابق محافظ البنك المركزي سنان الشبيبي ونائبه مظهر محمد صالح لمناقشة سبل إيقاف التضخم أو تقليل تأثيراته الاقتصادية، حيث أوضحا أن التضخم يمكن إيقافه بحذف الأصفار من العملة العراقية والارتقاء بقيمتها أمام العملات الأخرى.

وكشفت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي عن حصول ارتفاع جديد في المؤشر السنوي العام للتضخم لشهر آذار الماضي بمقدار ٨،٣٪ مقارنةً بالشهر نفسه من عام ٢٠١١.

وارجع الناطق باسم الوزارة عبد الزهرة الهنداوي أسباب الارتفاع إلى عاملين أساسيين تمثل الأول في ارتفاع المعدل العام لأسعار الخضراوات والفواكه عقب قرار الحكومة في شباط ٢٠١٢ القاضي بوقف استيرادهما ما أدى إلى ارتفاع المؤشر السعري لقسم الأغذية والمشروبات غير الكحولية ضمن السلة العامة للأسعار بنسبة ١٣،٢٪، مقارنة بما كان عليه المؤشر في شهر آذار العام ٢٠١١.

أما العامل الثاني فقد تمثل في حالة الارتفاع المستمر للمؤشر السعري لقسم السكن والعقارات بنسبة ٨٪ عما كان عليه في آذار ٢٠١١ وكان مجلس الوزراء قد قرر التريث في تطبيق حذف الأصفار من العملة الوطنية.

وقال مدير الوحدة الإعلامية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء عبد الزهرة الطالقاني، إن دائرة الشؤون في الأمانة وجهت، بإصدار قرار بالتريث في تطبيق حذف الأصفار من العملة الوطنية.

النفط تسعى لخصخصة تدريجية لقطاع المصافي

□ بغداد / متابعة المدى

أعلنت وزارة النفط عن سعيها لخصخصة مصافي النفط بعد تنامي الطلب المحلي على المشتقات النفطية، واجتذاب استثمارات في هذا القطاع لرفع إنتاجية المصافي العراقية إلى ٧٥٠ ألف برميل يوميا خلال عام ٢٠١٣.وقال وكيل وزارة النفط لشؤون المصافي وصناعة الغاز، احمد الشماع في مؤتمر صحفي عقده بالعاصمة البريطانية لندن نقلته السومرية نيوز، إن "العراق يتطلع لخصخصة مصافي النفط لديه تدريجياً، واجتذاب استثمارات لإقامة مصاف جديدة بأنحاء البلاد، فضلاً عن تطوير وتحديث المصافي القديمة وخصخصتها تدريجياً لمواكبة تنامي السريع على طلب الوقود محلياً".

وأضاف أن "العراق يسعى إلى رفع إنتاجية المصافي الموجودة من ٥٥٠ ألف برميل يوميا خلال ٢٠١١، إلى ٦١٠ ألف برميل يومياً في نهاية العام الحالي، والى ٧٥٠ ألف برميل يوميا خلال العام القادم ٢٠١٣".

وأوضح الشماع أن "الطلب المحلي على مادة البنزين يتجاوز ٢٠ مليون لتر يومياً، فيما بلغ الطلب على مادة زيت الغاز ٢٢ مليون لتر يومياً".

وكان البرلمان قد صادق، في الثامن من شهر تشرين الأول من عام ٢٠٠٧، على قانون الاستثمار الخاص بنشاط تصفية النفط الخام، من خلال إنشاء مصاف لتكرير النفط في العراق، وهو يسمح للقطاع الخاص بإنشاء مصاف لتكرير النفط الخام وامتلاك منشآت وتشغيلها وإدارتها وتسويق منتجاتها، على أن تكون نسبة ٧٥٪ من عامليها من العراقيين، وأن تبقى ملكية الأرض للدولة العراقية. إلى ذلك أكد حسين الشهرستاني نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة أن بغداد تجري محادثات مع بي.بي بشأن حقل كركوك النفطي الشمالي.

وتدرس شركة النفط البريطانية الكبرى مشروعا يستهدف إنعاش الحقل العملاق المتقادم وتقول مصادر بصناعة النفط إن بغداد تريد تقوية موقفها في خلاف مع إقليم كردستان شبه المستقل بشأن ملكية حقول النفط الواقعة في شمال العراق.

في غضون ذلك أعلنت وزارة النفط أن اللجان الخاصة المكلفة بوضع حلول لمشكلة الحقول النفطية المشتركة مع كل من إيران والكويت قطعت شوطاً كبيراً باتجاه الاستثمار الأمثل لتلك الحقول وفق السياقات العالمية المتبعة.وقال المتحدث باسم الوزارة عاصم جهاد أن اللجان الفنية على وشك الانتهاء من اللمسات الأخيرة على الاتفاقات التي تمخضت عنها اجتماعات متواصلة كانت تُعقد تحت إشراف وزارة الخارجية، موضحاً أن اللجنة الفنية الخاصة بالحقول النفطية المشتركة هي جزء من اللجان التي تتولى عمليات حل كل المشاكل العالقة مع إيران والكويت والتي تتضمن الحدود والحقول النفطية وغيرها من الملفات.

وبيّن جهاد ان اللجنة الفنية الخاصة بالحقول المشتركة ستلجأ إلى استثمار هذه الحقول عبر طرف ثالث، كأن يكون شركة مساهمة يتم الاتفاق معها لاستخراج النفط وتوزيع عائداته على شكل حصص يتم توزيعها بحسب امتدادات الحقول داخل كل دولة، والتي يمكن تحديدها عن طريق صور الأقمار الاصطناعية والمسوح الجيولوجية

من جهته اكد عضو لجنة النفط والطاقة في مجلس النواب العراقي علي الفياض حرص اللجنة على مصلحة المواطن وحماية احتياطي النفط الموجود في الحقول المشتركة عبر متابعة اعمال اللجنة الفنية الخاصة بهذا الملف، مشيرا الى وزارة الخارجية تقع عليها مسؤولية تبني الاتفاقيات التي تتوصل اليها اللجنة

لجنة مشتركة بين الحكومة والبنك المركزي لبحث انخفاض قيمة الدينار

□ بغداد / متابعة المدى

أعلن عضو اللجنة المالية النائب أمين هادي عباس عن تشكيل لجنة مشتركة من قبل وزارتي المالية والتخطيط إضافة إلى البنك المركزي لبحث أسباب ارتفاع سعر صرف الدولار أمام الدينار، ومتابعة عمليات صرفه للسيطرة على قيمة العملة الصعبة في البلاد، وقال عباس (للوكالة الإخبارية للأنباء): إن الأمانة العامة لمجلس الوزراء طالبت بتشكيل لجنة مشتركة من قبل وزارتي المالية والتخطيط فضلاً عن البنك المركزي لبحث أسباب زيادة قيمة الدولار من خلال متابعة كيفية صرف العملات وتداولها في الأسواق المحلية للسيطرة على سعر صرف الدولار مقابل الدينار والحد من الزيادة المستمرة في قيمته.

وأضاف: أن هذه اللجنة ستكون لديها خطة عملية ميدانية خلال الشهر القادم للحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأميركي، لتجنب حدوث مشاكل اقتصادية ربما تتولد نتيجة ذلك كارتفاع معدلات التضخم أو غير ذلك.

برلماني: الحماية الأميركية على الأموال العراقية تحميها من الدائنين

□ بغداد / متابعة المدى

قال عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار النائب فالح الزيادي ان الضرورة تستدعي تمديد الحماية الأميركية على الأموال العراقية المودعة في صندوق النقد الدولي لحين حسم القضايا العالقة مع بعض الدول نتيجة لسياسة النظام السابق الخاطئة وقال الزيادي (للوكالة الاخبارية للانباء): إن القضايا العالقة بين العراق وبعض الدول ما زالت عالقة وتحتاج إلى وقت طويل لحلها نتيجة للتصرفات غير المبررة والسياسة الخاطئة التي كان يتبعها النظام السابق الذي جعل وضع العراق محرج وعرضه لعقوبات اقتصادية دولية وقرارات منعته من حرية التصرف بأمواله.وأضاف: يجب تمديد فترة الوصاية الأميركية على الأموال العراقية لحين حسم جميع القضايا العالقة مع بعض الدول نتيجة لوجود مطالبات دولية ودعاوى قضائية ضد الأموال العراقية.

ويشار إلى أن مجلس الأمن الدولي أسس صندوق تنمية العراق في عام (٢٠٠٣) بموجب الفقرة (٢٠) من قرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٤٣٨) اذ تنص الفقرة المذكورة على استخدام العائدات المدفوعة للصندوق من قبل السلطة المؤقتة بقيادة الولايات المتحدة الأميركية للإغراض الإنسانية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي وليحل محل برنامج النفط مقابل الغذاء وعلى أن تكون إيرادات الصندوق من جميع صادرات العراق النفطية والمنتجات النفطية والأموال العراقية المجمدة.

الزراعة: قروض ميسّرة لأصحاب البساتين

□ كربلاء / متابعة المدى

تعتزم وزارة الزراعة منح أصحاب البساتين قروضاً ميسرة لمواجهة ظاهرة التجريف التي اتسعت في محافظة كربلاء خلال السنوات الماضية، مشيرة إلى أهمية هذه الخطوة في الحفاظ على الثروة الزراعية وتطويرها.

وقال وزير الزراعة عز الدين عبد الله الدولة بحسب لـ"السومرية نيوز"، على هامش زيارته مدينة كربلاء إن الوزارة ستقوم بدعم أصحاب البساتين في العراق بالقروض الميسرة"، مبينا أن "هذه الخطوة تأتي للحد من ظاهرة التصحر ومواجهة ظاهرة تجريف البساتين وبيعها كأراض سكنية التي انتشرت في مختلف المدن العراقية".

وأضاف الدولة أن "الوزارة ستمنح قروضا للأشخاص الذين ينوون إنشاء بساتين جديدة أيضا"، لافتا إلى أن "هذه الخطوة مهمة للحفاظ على الثروة الزراعية وتطويرها".

وأشار الدولة إلى أن "العراق كان من أكثر الدول التي تضم أصنافا مختلفة من الأشجار، إلا أنه عانى في العقود الماضية من تراجع قطاع الزراعة وآن الأوان للنهوض به". وكشف الدولة عن "مطالبة الأمم المتحدة للعراق بتخصيص ما لا يقل عن ١٠٪ من الموازنة العامة، لدعم قطاع الزراعة"، موضحا أن "هذه النسبة إن خصصت ستشكل دعما ملموسا للزراعة، إلا أن دعم الزراعة يحتاج إلى المزيد من الأموال وإلى خطط بعيدة المدى".

ولفت الوزير إلى أن "الوزارة خصصت منظومات ري حديثة لكل المحافظات، ولم تُشمل محافظة دون أخرى"، مشيرا إلى أن "وزارته توفر أيضا كميات كبيرة من الأسمدة للمزارعين وبأسعار مدعومة".

وكان وزير الزراعة زار محافظة كربلاء أمس الأربعاء واجتمع بالمسؤولين المحليين، لبحث مسألة الحزام الأخضر الذي يحيط المدينة، واصفا زيارته بأنها تأتي للإطلاع على الواقع الزراعي بكربلاء وللوقوف على المشاكل التي تعانيها المحافظة في هذا المجال.يذكر أن لجنة الزراعة بمجلس كربلاء انتقدت وزارة الزراعة في شباط الماضي، واتهمتها بعدم تبنيها لخطة واضحة لإدارة ملف الزراعة في البلاد، وبالتمييز بين المحافظات العراقية على أسس طائفية، فيما يتعلق بتوزيع الأسمدة والبذور ومنظومات الري الحديثة.

مؤتمر للهيئات الاستثمارية العربية نهاية العام الحالي

□ بغداد / متابعة المدى

رجّح المستشار الاقتصادي في هيئة الاستثمار الوطنية عبد الله البندر عقد مؤتمر استثماري عربي موسع في الربع الأخير من العام الحالي في بغداد، لتنشيط الاستثمارات بين للدول العربية، لأن اغلبها تمر بأزمات اقتصادية نتيجة للثورات الشعبية التي شهدها الربيع العربيوقال البندر (للوكالة الإخبارية للأنباء): بعد اجتماع رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار مع ممثل الجامعة العربية في العراق، تم طرح مقترح لعقد مؤتمر استثماري عربي في بغداد يجمع كل الهيئات الاستثمارية العربية لمناقشة الأوضاع الاقتصادية في البلدان العربية وتنشيط الحركة الاستثمارية بين الدول العربية.

وأضاف: أن الجامعة العربية لديها مؤتمر استثماري عربي آخر سيعقد في القاهرة مطلع شهر أيلول المقبل لهذا العام، فتم الاتفاق على أن يكون هناك تنسيق بين مؤتمري بغداد والقاهرة، متوقعاً عقد مؤتمر بغداد في نهاية السنة الحالية.

وأوضح أن اهم القضايا التي سيتم طرحها في مؤتمر بغداد الاستثماري هي شرح القوانين العربية المنظمة لعمليات الاستثمار و آلية التنسيق المتبعة للدول العربية لتحقيق الهدف المنشود منها، إضافة إلى التعريف بالمناخات الاستثمارية الموجودة في الدول العربية لكي يكون المستثمر على بينة واطلاع بها.

وأشار إلى أن المؤتمر سيكون له صدى كبير وواسع كونه سيعقد في ظروف تشهد بها بعض الدول العربية أزمات اقتصادية نتيجة للمشاكل السياسية والثورات الشعبية، ما سيسهم في جذب المستثمرين العرب إلى القدوم للعراق للاستثمار والنهوض بالاقتصاد الوطني.